مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٥)، العدد (٢)، ص ص ٤٦٣-٥١٣، (رجب ١٤٣٣هـ ./ مايو ٢٠١٢)

ما جَوَّزَهُ الزّجاجُ مِن وُجُوهِ الإعرابِ في القُرآنِ الكَريمِ وَلَم يُقرأْ بِهِ
دِراسةٌ نحويَّةٌ دِلالِيَّةٌ

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم
أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية
كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم

(قُدم للنشر في ١٤٣٢/٨/١٢هـ .، وقبل للنشر في ١٤٣٣/١/٣هـ .)

ملخص البحث. يناقش هذا البحث الافتراضات التي افترضها الزجاج من وجوه الإعراب في القرآن الكريم، مما لم يقرأ به القراء، محاولاً تتبع الفروق الدلالية بين تلك الافتراضات والقراءات الواردة، ودارسًا تلك الافتراضات من وجهتها النحوية.

افتتح البحث بلمحة موجزة عن هذه الظاهرة، وأسبابها، تلاها حديث عن تعامل الزجاج مع هذه الظاهرة، وأبرز ملامح منهجه فيها، ثم استعرض البحث مواضع التجويزات بالدراسة والمناقشة، مستلخًا في نهاية البحث أهم نتائجه، والتي كان من أبرزها تفوُّق القراءة الثابتة على الوجه المجوَّز من الناحية الدلالية، مع أنها -في كثير من الأحيان- مساوية له من الناحية الإعرابية، حيث تحتوي على إضافة لا تلحظ في الوجه المجوَّز، أو يكون فيها مزيد تأكيد وتقوية تتخلف في الوجه المجوَّز.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

فإنَّ ما صنف في معاني غريب القرآن الكريم، ومشكل إعرابه، يعد من أهم المصنفات التي كانت أساسًا لما كتب في التفسير، واعتماد المفسرين عليها كان ظاهرًا جدًّا؛ ذلك لأنَّ التفسير اللغوي، بجوانبه المتعددة؛ المعجمي، والنحوي، والتصريفي، هو ثاني ركني التفسير، إذا ما عد الركن الأول التفسير بالمأثور (الرواية).

وقد ظهر في هذه المصنفات ذكر بعض الأوجه الإعرابية التي لم يقرأ بها، يذكرها هؤلاء العلماء، لأسباب متعددة، وينصون على أنَّه لم يُقرأ بها، أو أنهم لا يعلمون أحدًا قرأ بها، أو نحو تلك العبارات، التي تشعر بالتحرز والدقة.

وكانت هذه الظاهرة فاشية عند أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١) - رحمه الله تعالى- في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، فأردت في هذا البحث تناول تلك المواضع التي جوَّز فيها وجهًا ونصَّ على أنه لم يُقرأ به، تناولاً من الجانب النحوي الدلالي، فأوضحت التخريج النحوي للوجه الذي جوَّزه، مقارَناً بما ثبتت القراءة به، محاولاً التماس الفرق بينهما من الناحية الدلالية، وقد تتبعت تلك المواضع، واكتفيت بذكر مثال واحد في حال تعدد المواضع وتشابه المسائل، فلم أعمد إلى استقصاء دقيق وإنما استعرضتها واستخلصت ما يفي بالغرض، ويكفي للاستنتاج.

وكانت جملة مما صرَّح الزجاج بكونه لم يُقرأ به مما ثبتت القراءة به، فأثبت بعض تلك المواضع؛ لأنَّ إثبات هذه الظاهرة له أهميته في هذا البحث ونتائجه، واخترت منها ما دعاني إليه تعليقٌ استجدرتُ إثباته.

وانتظم هذا البحث في مقدمة مختصرة، وتمهيد أجملت فيه أسباب هذه الظاهرة، وآثارها، وخصصت مبحثًا لإلقاء الضوء على الظاهرة عند الزجاج؛ لبيان منهجه وطريقة تناوله لها، ثم استعرضت المسائل موضعَ الدراسة، مرتبة حسب ترتيب السور، وذيلت البحث بخاتمة تضمنت نتائجه، وثبتٍ للمصادر والمراجع.

تمهيد

كانت العناية بالجوانب اللغوية مقصدًا مقدَّمًا في مصنفات معاني القرآن وإعرابه، ولم تقتصر غاية المصنفين فيها على إيضاح المعنى فحسب، بل عُنُوا بمسائل العربية دراسةً ونقدًا واختيارًا، وتأصيلاً لقواعد النحو واستشهادًا لها(١)، ((بل تكاد تجزم بأنَّ البحث النحوي كان هو الأصل في هذه الكتب))(٢)، ومن هنا اقتضى هذا الغرض تقليب الوجوه، وتناول العبارات من نواحٍ مختلفة، لحصر الأوجه الصحيحة من الناحية النحوية والتصريفية، وقد حصر د. فيصل الغزاوي أسباب ذكر ما يجوز لغة ولم يقرأ به بأربعة أسباب(٣)، يمكن أن أضيف إليها ما يأتي:

١- توسيع البحث النحوي، باستقصاء الأمثلة الجائزة، وبيان وجوهها.

٢- التدريب على استحضار القواعد النحوية، والاستدلال لها.

٣- التهيئة لتخريج أمثلة أخرى قُرِئَ بها، لإزالة ادِّعاء التكلف، الذي قد يرد على الذهن عند تخريج وجه قُرِئَ به، فتأتي هذه التجويزات استباقًا لذلك، مع ما يساق من شواهد لتأكيد الجواز.

٤- بيان مذهب المصنف النحوي، أو تحرير رأيه في مسألة مختلف فيها.

---

(١) انظر: النحو وكتب التفسير ١/١٤٢-١٤٣.

(٢) التفسير اللغوي ٢٧٢.

(٣) مجلة معهد الإمام الشاطبي. **ما يجوز لغة ولم يقرأ به** . د. فيصل بن جميل الغزاوي. العدد: ١٠. ص: ٢٣.

ومع هذه الأسباب مجتمعةً كان ذلك التناول محفوفًا بمخاطر كبرى(٤)، حيث إنه قد يكون سبيلاً إلى الاتهام بتجويز القراءة بما لم يقرأ بها القرّاء، مما اتصل سنده بالنبي صلى الله عليه وسلم، كما حصل عند د. عبد الفتاح شلبي من اتهام سيبويه (ت ١٨٥) والفراء (ت ٢٠٩) وغيرهما بذلك، قال متحدِّثًا عن سيبويه: ((وأحيانًا يجوِّز قراءةً لم ترد عن واحد من القراء العشرة ...وأحيانًا يجوِّد قراءةً مشهورة، ويجوِّز وجهًا غير مقروءٍ به ... فهل كان سيبويه يتخير القراءات على مذاهب العربية؟ هذا ما أميل إليه وأرجحه، وليس سيبويه في ذلك نسيج وحده، بل إن أستاذه عيسى بن عمر (ت ١٤٩)، له اختيار في القراءة على مذاهب العربية كذلك))(٥)، وقال عن الفراء: ((فقد جوَّز في غير قيد ولا تحذير القراءة بما يتفق هو والأوجه الإعرابية والصرفية))(٦).

وإن كانت هذه الدعوى ساقطة، فقد رُد عليه في هذا، وأبلغ ما يرد عليه به أنه لم ينقل عن أحد من المتقدمين التشنيع على النحويين الذين ذكروا هذه الأوجه، في حين أنَّ بعض القراء وهو ابن شنبوذ (ت ٣٢٥) أُوذِي وجُلد بسبب أنه أقرأ بما ليس في المصحف الإمام، مما يسمى قراءات شاذة(٧).

هذه الظاهرة عند الزجاج

كان الزجاج مسبوقًا إلى هذه الظاهرة، فقد جوَّز الأخفش (ت٢١٥) وجوهًا من الإعراب في القرآن الكريم، ونص على أنه لم يُقرأ بها(٨)، وكانت هذه التجويزات

---

(٤) انظر: المصدر السابق ٣١.

(٥) أبو علي الفارسي وآثاره في القراءات والنحو ١٦٣.

(٦) أبو علي الفارسي وآثاره في القراءات والنحو ٢٨٤.

(٧) انظر: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم ٢٧١، وانظر قصة ابن شنبوذ في: غاية النهاية ٢/٥٤-٥٥.

(٨) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن ٢/٥٧٢.

فاشية جدًّا عند الفراء في معاني القرآن[٩] ، كما وجدت عند المفسرين أيضًا ، كالطبري (ت ٣١١) الذي أورد شيئًا من هذا[١٠]. كما بقيت هذه الظاهرة بعد الزجاج ، فهي ظاهرة عند مكي بن أبي طالب (٤٣٧)[١١].

ويمكن أن نلتمس ملامح تعامله مع هذه الظاهرة من خلال هذه النقاط :

١- التحرز عند ذكر الوجه الجائز ببيان أنه لم يُقرأ به ، وأنه لا تجوز القراءة به ، ولم يكتف بالتنبيه أول مرة ، ولا بالمباعدة بين المواضع في التنبيه ، بل تجده يكرر التنبيه مرة بعد مرة ، من أمثال قوله : ((ولم يُقرأ بها فلا تقرأنَّ بها))[١٢] ، ((ولا ينبغي أن يُقرأ بهذا الوجه الثالث ، إذ كان لم يقرأ به أحد من القراء المشتهرين))[١٣] ، ((... ولو قُرئت : بل عبادًا مكرمين ، لم يجز لمخالفة المصحف ، وهي في العربية جائزة...))[١٤] ، ((ولا يجوز القراءة إلا بما قرأ به القراء ... ؛ لأن القراءة سنة ، ولا يجوز أن تُخالف بما يجوز في العربية))[١٥] ، ((ولا تقرأنَّ بها ؛ فإنَّ القراءة سنة...))[١٦]...

٢- عدم مراعاة الفروق الدلالية الدقيقة بين ما ثبتت القراءة به وما جوَّزه ، والأمثلة التي درستها تظهر هذا بصورة جليَّة ، ومن أمثلة ذلك :

---

[٩] انظر على سبيل المثال: ١/٢٤٠-٢٤١.

[١٠] انظر: ١٢/٢٠٨، ٢٨/٩٠.

[١١] انظر: مشكل إعراب القرآن ١٣٠، ١٣٤، ١٣٧، ١٧٨...

[١٢] انظر مثلاً: ٤/١٢، ٢١، ٦٥.

[١٣] ١/١٨٨-١٨٩.

[١٤] ٣/٣٨٩.

[١٥] ٥/٢٩٨.

[١٦] معاني القرآن وإعرابه ١/٤٧٢.

أ) تسويته بين خبر (ليس) داخلةً عليه الباء الزائدة ومجرَّدًا منها، ولا أعلم خلافًا بين النحويين في إفادتها التأكيد. ولكنَّ الظاهر من تجويزه هذا أنه يُريد بيان زيادة هذا الحرف من حيث الصنعة النحوية، وهكذا نظائره.

ب) تسويته بين إضافة الوصف لمعموله، وتنوينه وإعماله النصب، في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: ٣٦][١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾ [النمل: ٨١][١٨].

ج) تسويته بين المنفي اسمًا لـ(لا) النافية للجنس، واسمًا لها مشبَّهةً بـ(ليس) أو مهملة، ومعلوم ما يقتضيه كونه اسمًا للنافية للجنس من عموم النفي، دون الحالين الأُخرَيَين.

ولا يعني ذلك أنه لا يرى الفرق بين تلك المسائل، وإنما لا يُعنى به في سياق الآية، والذي يظهر أنه يُريد مطلق جواز الوجه.

٣- كثير من الوجوه التي نص على أنه لم يقرأ بها قد ثبتت القراءة بها، وفي هذه المواضع التي درستها قارب ما قُرئ به الثلث (٣١٪)، ومما قرر أنه لم يقرأ به قراءات سبعية، كقوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟﴾ [طه: ٦٩]، فقد جوَّز القراءة برفع (تلقف) وقال: ((ولم يقرأ بها، ولا ينبغي أن يقرأ بما لم تتقدم به قراءةٌ))[١٩]، وهي قراءة ابن عامر (ت ١١٨)[٢٠].

---

[١٧] درست في هذا البحث.

[١٨] انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢٩/٤.

[١٩] معاني القرآن وإعرابه ٣٦٧/٣.

[٢٠] انظر: السبعة ٤٢٠، والتذكرة ٥٣٥/٢.

ونستفيد من هذا أمرًا في غاية الأهمية، وهو التماس العذر له في اتهام القراءات، فقد ردَّ قراءة حمزة (ت ١٥٦) بجر (الأرحام)(٢١) من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] إذ قال: ((فأما الجر في (الأرحامِ) فخطأٌ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وَخَطأٌ أيضًا في أَمْرِ الدِّينِ عَظِيمٌ؛ لأنَّ النبيَّ - صلى الله عليه وسلم - قال: ((لا تحلفوا بآبائكم)). فكيف يكون تساءَلون بِهِ وَبِالرَّحِمِ على ذا؟))(٢٢).

فالذي يظهر أنَّ القراءات لم تكن عندهم محصورة معلومة، وإنما قد تخفى على العلماء من أمثاله، وهذا لا ينطبق عليه وحده، وإنما يحكم به على أمثاله من طبقته، ممن ردُّوا بعض القراءات أو أنكروها؛ إذ لا يتصور أن يكون ذلك وهُمْ يعتقدون صحة سندها واتصاله.

لقد اتخذ بعض الباحثين هذه المواقف من النحويين سببًا للقدح والتجريم، وشنعوا عليهم بما لا تحتمله مواقفهم إذا ما وضعت في السياق التي حدثت فيه(٢٣)، كما أبعدوا في استكناه الأسباب التي دعت إلى ذلك، حتى عد بعض الباحثين أهم الأسباب الحرية الفكرية التي كانت سائدة في ذلك العصر، وكان من أبرز سماته انتشار مذهب المعتزلة المعتمد على العقل في المقام الأول، فكان أنْ حَكَّمَ النحويون العقل فيما ورد من قراءات متصلة السند(٢٤).

---

(٢١) انظر: السبعة ٢٢٦، والتيسير ٧٨، والإقناع ٦٢٧/٢.

(٢٢) معاني القرآن وإعرابه ٦/٢.

(٢٣) انظر على سبيل المثال كتاب د. أحمد مكي الأنصاري: دفاع القرآن ضد النحويين والمستشرقين، طبع عام ١٣٩٣هـ.، وقد أخرج القسم الأول منه، وهو ما يخص النحويين، ولم يخرج بعده القسم الثاني، ولعل قرن النحويين بالمستشرقين كان مقصودًا لذاته، والله أعلم.

(٢٤) انظر: في نحو القرآن والقراءات ١١٦-١٢٠.

٤- اعترض تجويز وجوه خالفت ما يراه، فقد نقل عن بعض النحويين إجازته لنصب (قبضة) في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزُّمَر: ٦٧]، قال: ((وهذا لم يُقرأ به، ولا يجيزه النحويون البصريون، لا يقولون: زيدٌ قبضتَك، ولا المالُ قبضتَك على معنى: في قبضتك...))⁽²⁵⁾.

الأوجه الإعرابية التي جوَّزها الزجاج ولم يقرأ بها:

في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، القراءة برفع حطة، على أنها خبر لمبتدأ محذوف⁽²⁶⁾، قال الزجاج (ت٣١١): ((ولو قُرِئَ: حطةً كان وجهًا في العربية، كأنهم قيل لهم: قولوا: احطط عنا ذنوبنا حطةً))⁽²⁷⁾.

ما جوَّزه الزجاج قد قرأ به إبراهيم بن أبي عبلة (ت ١٥٢)⁽²⁸⁾، وأثبتها غيرَ منسوبة الأخفشُ⁽²⁹⁾، والنحاس (ت ٣٣٨)⁽³⁰⁾، والأنباري (ت٥٧٧)⁽³¹⁾، والعكبري (ت٦١٦)⁽³²⁾.

---

(٢٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٢/٤.

(٢٦) انظر: البحر المحيط ٢٢٢/١.

(٢٧) معاني القرآن وإعرابه ١٣٩/١.

(٢٨) انظر: مختصر ابن خالويه ١٣، والبحر المحيط ٢٢٢/١.

(٢٩) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٠٢/١.

(٣٠) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٢٨/١.

(٣١) انظر: البيان ٨٣/١.

(٣٢) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٦٢/١، والتبيان ٦٥/١.

وله توجيهان: الأول: ما ذكره، وهو أن تكون مصدرًا، وهو المراد في قراءة الجمهور، وإنما عُدل إلى الرفع لإفادة الثبات، ذهب إلى هذا الزمخشري (ت٥٣٨)(٣٣)، واستحسنه أبو حيان (ت٧٤٥)(٣٤).

والثاني: أن يكون مفعولاً به، بتقدير: نسألك(٣٥)، أو أن تكون (الحطة) مقولاً، روي عن ابن عباس أنهم أُمروا أن يقولوا: لا إله إلا الله، أو أمروا أن يستغفروا، فهذا مما يرجح النصب؛ لأن المعنى: قولوا شيئًا يحط عنكم ذنوبكم(٣٦)، ولأجل هذا التقدير لم يرتض الطبري هذا المعنى المروي عن ابن عباس، مستدلاً بإجماع القراء على الرفع، قال: ((وأما على تأويل قول عكرمة [عن ابن عباس] فإن الواجب أن تكون القراءة بالنصب في (حطة)؛ لأن القوم إن كانوا أمروا أن يقولوا: لا إله إلا الله، أو أن يقولوا: نستغفر الله، فقد قيل لهم: قولوا هذا القول، فـ(قولوا) واقع حينئذ على الحطة... وفي إجماع القراء على رفع الحطة بيان واضح على خلاف الذي قاله عكرمة من التأويل))(٣٧).

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]، قال الزجاج: ((لا شيةَ فيها) على النفي، ولو قُرئَ: لا شيةٌ فيها لجاز، ولكنَّ القراءة النصب))(٣٨).

---

(٣٣) انظر: الكشاف ٢٨٣/١.

(٣٤) انظر: البحر المحيط ٢٢٢/١.

(٣٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٦٢/١.

(٣٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٨/١، وجامع البيان ٣٠١/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٨/١.

(٣٧) جامع البيان ٣٠١/١.

(٣٨) معاني القرآن وإعرابه ١٥٢/١.

وقال في قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَۖ أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّۖ﴾ [القصص: ٢٨] ((و(عدوان) منصوب بـ(لا)، ولو قرئت: فلا عدوانٌ عليَّ لجاز من جهتين: إحداهما: أن تكون (لا) رافعة كـ(ليس)... ويجوز أن يكون (عدوان) رفعًا بالابتداء، و(عليَّ) الخبر، و(لا) نافية غير عاملة))[٣٩].

تدخل (لا) على النكرة فتنفيها، فإن أريد نفي الجنس، بنيت معها على الفتح، لتضمنها معنى (من)، وإن لم يرد التنصيص على العموم أعملت عمل (ليس)، فارتفع الاسم بعدها، فالنافية للجنس تفيد النص على العموم[٤٠]؛ لأنَّ قولك: لا رجلَ، في قوة: لا من رجل، وقد جعلها سيبويه (ت١٨٠) نظيرًا لقولك: هل من عبد أو جارية[٤١]. قال السيرافي (ت٣٦٨): ((لما كان: لا رجلَ في الدار نفيا عامًّا، كانت المسألة عنه مسألة عامة، ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال (من)، وذلك أنه لو قال في مسألته: هل رجلٌ في الدار؟ جاز أن يكون سائلاً عن رجل واحد... فالذي يوجب عموم المسألة دخول (من)؛ لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس، ولا تدخل على معروف... وسبيل الاستفهام سبيل الجحد، تقول: ما في الدار رجل، فيحتمل العموم، ويحتمل أن يكون رجلاً بعينه... فإذا قلت: ما في الدار من رجل، لم يكن إلاَّ عمومًا))[٤٢].

وعلى هذا فالفرق بين (لا شيةَ)، و(لا شيةٌ)، و(لا عدوانَ) و(لا عدوانٌ) ظاهر، فإنها في الرفع محتملة لنفي الجنس، وبالبناء نصٌّ فيه.

---

[٣٩] معاني القرآن وإعرابه ٤/١٤١-١٤٢.

[٤٠] انظر: المقتضب ٤/٣٥٧، وشرح المفصل ١/١٠٥-١٠٦، وشرح الكافية للرضي ١/١/٨١٦.

[٤١] انظر: الكتاب ٢/٢٧٥.

[٤٢] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨/١٠٦.

والذي دعا الزجاج إلى إجازة ذلك، ما تعاورت القراءة الصحيحة فيه بالبناء والرفع، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، قرأ ابن كثير (ت١٢٠) وأبو عمرو (ت١٥٤) برفع (رفث) و(فسوق)، وقرأ الباقون بالبناء، ولم يختلفوا في بناء (جدال)(٤٣)، فتناول المفسرون هذا بالتحليل، ولم يكتفوا بإجازة حمل الأولين (الرفث والفسوق) على العموم على الوجه المحتمل، فنقل القرطبي (ت ٦٧١) أن الرفع بمعنى: لا يكونن رفث ولا فسوق، ثم ابتدأ النفي فقال: ولا جدال(٤٤). وإلى هذا ذهب الزمخشري(٤٥).

وقال الرازي (ت ٦٠٦): دل رفع الأولين على أن الاهتمام بنفي الجدال أشد من الاهتمام بنفي الرفث والفسوق؛ ولأن الجدال مشتمل عليهما(٤٦).

فإجازة الزجاج ينبغي أن تشفع بما يؤيد العدول من التنصيص على العموم إلى الدلالة عليه بما يحتمله اللفظ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالبناء، وقرأ الباقون بالرفع(٤٧). والقراءتان بمعنى واحد، ولكنَّ هذا إنما كان لأمر لم يتحقق فيما جوزه الزجاج، وذلك أنَّ قراءة الفتح (لا بيعَ فيه...) نص في إرادة العموم، وقراءة

---

(٤٣) انظر: السبعة ١٨٠.

(٤٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٢٥/٢.

(٤٥) انظر: الكشاف ٣٤٧/١.

(٤٦) انظر: التفسير الكبير ٣١٧/٥.

(٤٧) انظر: السبعة ١٨٧.

الرفع نص فيه أيضًا ؛ لأنَّ البيع والخلة والشفاعة ، مراد بها الأجناس ؛ لأنها مصادر لا مفرد لها ، ((ولذلك لا يحتمل نفيها إرادة نفي الواحد حتى يحتاج عند قصد التنصيص على إرادة نفي الجنس إلى بناء الاسم على الفتح))(٤٨).

في قول الله تعالى : ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [البقرة : ١٠٥]، قال الزجاج : ((ويُقرأُ : (أنْ يُنْزَلَ عليكم) بالتخفيف والتثقيل جميعًا(٤٩) ، ويجوز في العربية : أنْ يَنْزِلَ عليكم ، ولا ينبغي أن يُقرأ بهذا الوجه الثالث ؛ إذ كان لم يقرأ به أحد من القراء المشتهرين))(٥٠).

قرأ القراء بالبناء للمفعول (يُنزل) ، والوجه الذي جوَّزه الزجاج البناء للفاعل ، ويكون (من خير) فاعلاً.

والخير في هذه الآية هو القرآن الكريم ، أو القرآن أعظم ذلك الخير وأشمله(٥١) ، فيكون المعنى على ما جوَّزه الزجاج : ما يودُّون أن ينزِل عليكم القرآنُ.

وهذا التعبير يمكن أن ننظر إلى نقصه عن التعبير الذي وردت القراءة به من جهات :

الأولى : مخالفة غالب تعبير القرآن ، فالمتتبع يجد أنَّه لم يُسند الإنزال إلى القرآن ، وإنما أسنده إلى الله تعالى ، أو إلى جبريل عليه السلام ، إلا في موضع واحد ، وهو قوله

---

(٤٨) التحرير والتنوير ١٤/٣.

(٤٩) بالتخفيف قراءة أبي عمرو وابن كثير، والباقون بالتشديد. انظر: السبعة ١٦٥، النشر ٢١٨/٢-٢١٩، والبحر المحيط ٣٠٤/١.

(٥٠) معاني القرآن وإعرابه١/١٨٨-١٨٩.

(٥١) انظر: البحر ٣٤٠/١.

تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]، في قراءة ابن كثير، ورواية حفص عن عاصم (ت١٨٠)، وقرأ الباقون بالتشديد: نزَّلَ(٥٢)، فيكون الفاعل ضميرًا عائدًا إلى الله تعالى، فما جوَّزه غيرُ جارٍ على غالب أسلوب القرآن في هذا الإسناد.

الثانية: أنَّ إسناد النزول إلى القرآن مجاز، وحمل الكلام على الحقيقة هو الأصل، ولا سيَّما أنه لا فائدة ظاهرة في استعمال المجاز في هذا الموضع.

الثالثة: أن قوله تعالى: (من ربكم) جاء فيما قُرئ به للتأسيس، فهو مبيِّنٌ للفاعل الذي عُدِلَ عن التصريح به، وعلى الوجه الذي جوَّزه يكون للتأكيد، والتأسيس أولى من التأكيد، ولذا قال أبو حيان (ت٧٤٥): ((... وحُذف الفاعل للعلم به، وللتصريح به في قوله: (من ربكم)، ولو بُني للفاعل لم يظهر في قوله (من ربكم)))(٥٣).

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٧]، قال الزجاج: ((الخفض في (نصير) القراءة المجمع عليها، ولو قُرئَ: ولا نصيرٌ بالرفع كان جائزًا؛ لأنَّ معنى: من ولي، مالك من الله وليٌّ ولا نصير)).

موقع (ولي) رفع؛ لأنَّه مبتدأ مؤخر، و(من) زائدة، وزيادة (من) فيها الدلالة على تأكيد نفي العموم، وتخلصيه للجنس(٥٤).

و(نصير) معطوفة على لفظ (ولي)، وللمعطوف حكم المعطوف عليه، فنفي النصير مؤكد وشامل للجنس كله، هذا بجر (نصير) كما في القرآن.

---

(٥٢) انظر: السبعة ١٦٥.

(٥٣) البحر المحيط ١/٣٤٠.

(٥٤) انظر: المقتضب ٤/٤٢٠، وشرح المفصل ٨/١٥. ومغني اللبيب ٤٢٥.

أما إذا رفع (نصير)، فلرفعه توجيهان:

الأول: أن يكون معطوفًا على محل (ولي)، ومحله الرفع؛ لأنه مبتدأ مؤخر.

والثاني: أن تكون الواو استئنافية، ويكون مبتدأ حذف خبره، ودل عليه ما قبله. وهذا الوجه لا دلالة فيه على تأكيد النفي، وشموله للجنس؛ لأنَّ الاستئناف ألغى تلك الدلالة، يقول سيبويه: ((وتقول: ما عبدُ الله خارجًا ولا مَعْنٌ ذاهبٌ، تَرفعه على ألاَّ تُشرَكَ الاسمَ الآخِرَ في (ما)، ولكن تَبْتَدِئُهُ، كما تقول: ما كان عبدُ الله منطلقًا، ولا زيدٌ ذاهبٌ، إذا لم تجعله على (كانَ) وجعلتَه غير ذاهب الآن))(٥٥)، فهذا تصريح بعدم سريان دلالة ما قبل واو الاستئناف إلى ما بعدها، فـ(كان) الدالةُ على الماضي لم تتسلط على (زيد ذاهب)، وإنما احتفظت الجملة بدلالتها الأولى.

أمَّا إذا اعتُبرت الواو عاطفة مفردًا على مفرد، فكان العطف على محل (ولي) فهل تبقى الدلالة الثابتة للمعطوف عليه؟

الذي يظهر أنَّ الدلالة لا تبقى، وأن العدول عن العطف على اللفظ إلى العطف على المحل مشعر بانتفاء الدلالة، قال د. فاضل السامرائي متحدِّثًا عما سمي العطف على التوهم: ((والحق أنَّ هذا كله من باب العطف على المعنى، فقولنا: ليس زيد بقائم ولا قاعدًا، المعطوف فيه ليس على إرادة الباء، ومعنى ذلك أن الخبر مؤكد، والمعطوف غير مؤكد، فإنَّك نفيت القيام نفيًا مؤكدًا، ونفيت العقود نفيًا غير مؤكد))(٥٦).

وهذا الذي ذهب إليه وجيه؛ لأنَّه قد يعطف لفظ على المحل في حال لا يمكن أن يقع ذلك اللفظ في المحل، تقول: ما جاء من أحدٍ ولا زيدٌ، فـ(زيد) معطوف على محل

---

(٥٥) الكتاب ١/٦٠.

(٥٦) معاني النحو ٣/٢٦٥.

(أحد)، ولا يجوز أن يعطف على لفظه ؛ لأنه لا يجوز أن يحل محله ، فمن شرط زيادة (من) أن يكون مدخولها نكرة(٥٧) ، ولا يمكن أن يجمع بين تأكيد نفي العموم ، والدلالة على الجنس ، والمنفي معرفة ؛ ولذا لم يجز أن يتبع على اللفظ ، ومن هنا تبيَّن أن بين العطف على المحل والعطف على اللفظ فرق في الدلالة.

ويدل لذلك أيضًا أنَّ الإعراب قد يختلف اختلافًا تامًّا ، ويسوغه العطف على المعنى ، كما في قوله تعالى : ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون : ١٠]، فعطف (أكن) على جواب التمني ، كأنه قال : إن أخرتني أصَّدقْ وأكن(٥٨).

وبهذا يتبين الآتي :

١- قول الزجاج : إن معنى : من ولي : ما لك من الله ولي.. فيه تجوُّز ، حيث ساوى بين تأكيد النفي ، وتخليصه للجنس ، وعدم ذلك ، ومن هنا جوَّزَ الرفع في غير القرآن.

٢- أنَّ الوجه الذي جوَّزه ينقص معناه عن الوجه الذي قرئ به ، ويحدِث اختلافًا بين نفي الولي ونفي النصير ، وهما في النفي سواء.

والله أعلم.

وفي قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ [آل عمران : ١٥٤]، قال الزجاج : ((والقراءةُ : (وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهُم)، قال سيبويه : المعنى : إذ طائفة قد أهمتهم ، وهذه واو الحال(٥٩) ،

---

(٥٧) انظر: مغني اللبيب ٦١٥.

(٥٨) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢/٩٥٠، والدر المصون ١٠/٣٤٤.

(٥٩) انظر: الكتاب ١/٩٠.

ولو قرئت : (وطائفةً قد أهمتهم أنفسهم) على إضمار فعل [أهم] الذي ظهر تفسيره كان جائزًا ، المعنى : وأهمت طائفةً أنفسُهُم))(٦٠) .

سبق الزجاجَ إلى هذا التجويز الفراءُ (ت٢٠٧)(٦١) وأبو عبيدة (ت ٢٠٩) ، إذ قال : ((يغشى طائفة منكم) انقطع النصب ، ثم جاء موضع رفع : (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) ولو نصبتَ على الأول إذ كانت مفعولاً بها لجازت إن شاء الله ، كقولك : رأيتُ زيدًا ، وزيدًا أعطاه فلان مالاً))(٦٢) .

القراءة المجمع عليها الواو فيها واو الحال ، والمعنى أنَّ الله أنزل على المؤمنين الأمن في الحال الذي أهمت طائفة أخرى أنفسُهم(٦٣) ، بمعنى : أوقعتهم أنفسُهم بالهم(٦٤) .

وأمَّا ما جوزه الزجاج فالواو - في ذلك الوجه- عاطفة ، والمسألة من باب الاشتغال ، فجملة (يغشى طائفة) فعلية ، وناسب أن يعطف عليها جملة فعلية ، فقدَّر فعلاً يفسره ما بعده ، وهذا ظاهر فيما قرره أبو عبيدة ، وقد أوردها سيبويه في هذا الباب ، لما قرر هذه القاعدة ، وهي أنَّه في حال العطف على جملة فعلية ، يناسب أن نقدر فعلاً ناصبًا لكي نعطف جملة فعلية على جملة فعلية ، ثم أورد هذه الآية ؛ لأنها مخالفة في الظاهر لما قرره ، ووجهها بأن الواو للحال لا للعطف(٦٥) ، وهو الذي يدل عليه السياق.

---

(٦٠) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٧٩-٤٨٠.

(٦١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٤٠-٢٤١.

(٦٢) مجاز القرآن ١/١٠٥-١٠٦.

(٦٣) انظر: المقتضب ٣/٢٦٣، ٤/١٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٤٠، والمحرر الوجيز ١/٥٢٧-٥٢٨، والتبيان ١/٣٠٢، والبحر المحيط ٣/٩٤، والتحرير والتنوير ٤/١٣٤.

(٦٤) انظر: الكشاف ١/٤٧٢، وتفسير البغوي ١/٤٣٥.

(٦٥) انظر: الكتاب ١/٩٠، وشرح السيرافي ٣/١٢٥.

إذن الفرقُ بين القراءة المجمع عليها وما جوزه أنَّ الواو في القرآن واو الحال، وفيما جوزه واو العطف.

وثمت فرق بيِّنٌ في المعنى بين واو العطف وواو الحال، فدلالة العطف منحصرة في أن طائفة قد أهمتهم أنفسهم، ولا علاقة بينهم وبين الطائفة الأولى؛ وذلك لأنَّ واو العطف تفيد مطلق الجمع، بخلاف واو الحال، التي بيَّنت هيئة تلك الطائفة حين غشيان الأمن الطائفةَ الأولى.

وفي قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، قال الزجاج: «(ما) بإجماع النحويين هاهنا صلة لا تمنع الباء من عملها فيما عملت ... إلا أنَّ (ما) أحدثت بدخولها توكيد المعنى، ولو قُرئت: فبما رحمةٌ من الله، جاز؛ المعنى: فبما هو رحمةٌ، كما أجازوا: (مثلاً ما بعوضةٌ)(٦٦)، ولا تقرأنَّ بها، فإنَّ القراءة سنة...»(٦٧).

لرفع (بعوضة) وجهان:

الأول: أن تكون خبرًا لمبتدأٍ محذوف، و(ما) موصولة، وفي هذا حذف صدر الصلة مع عدم طولها، وهو غير جائز عند البصريين(٦٨).

والثاني: أن تكون (ما) زائدة، أو صفة، وجملة (هو بعوضة) كالتفسير لما قبلها(٦٩).

---

(٦٦) سورة البقرة من الآية: ٢٦. قرأ بالرفع الضحاك، وابن أبي عبلة، ورؤبة بن العجاج وقطرب، وغيرهم. انظر: مجاز القرآن ٣٥/١، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٥٥/١، والمحتسب ٦٤/١، والبحر المحيط ١٢٣/١.

(٦٧) معاني القرآن وإعرابه ٤٧٢/١.

(٦٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٠٤/١، المحتسب ٦٤/١، وسر صناعة الإعراب ٣٨١/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٤/١، وإعراب القراءات الشواذ ١٤٠/١، والبحر المحيط ١٢/١.

ورفع (رحمة) فيما جوزه الزجاج لا يمكن أن يحمل إلا على الأول ؛ لأن حرف الجر لا يجوز أن يدخل على الجملة ، والوجه الأول ظاهر ما فيه من الضعف ، وإن كان بعضهم استشهد له بقراءة : (تمامًا على الذين أحسنُ)(٧٠) ، فقد خرجها سيبويه وغيره على حذف صدر الصلة(٧١) ، إلا أنَّ ثمت فرقًا ، حيث إنَّ (أَفْعَل) طالب في المعنى للمضاف إليه ، فأكسب الصلة طولاً(٧٢) .

أما القراءة المجمع عليها فـ(ما) فيها زائدة في قول الجمهور(٧٣) ، وزيادتها للتأكيد(٧٤) ، وزاد الزمخشري إفادة القصر ، قال : ((ما) مزيدة للتوكيد ، والدلالة على أنَّ لينه لهم ما كان إلاَّ برحمة من الله))(٧٥) ، وذهب إلى ذلك أيضًا ابن القيم (ت٧٥١)(٧٦) ، والصواب أنها لا تفيد القصر بذاتها ، وإنما قد تفيده بدلالة السياق(٧٧) .

ويرى ابن كيسان (ت ٢٩٩) أنَّ (ما) نكرة ، و(رحمة) بدل منها ، أو نعتٌ لها ، خروجًا من ادعاء الزيادة في القرآن(٧٨) ، وغفل عن معنى التوكيد ، وقد رده الأنباري (ت٥٧٧) ، دون أن يعزوه إليه(٧٩) .

=(٦٩) انظر : البحر المحيط ١/١٢٣ .

(٧٠) سورة الأنعام من الآية: ١٥٤، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. انظر: المحتسب ١/٢٣٤

(٧١) انظر : الكتاب ٢/١٠٧-١٠٨ .

(٧٢) انظر : المقاصد الشافية ١/٥١٩ .

(٧٣) انظر: الكتاب ٣/٧٦، وجامع البيان ٤/١٥٠، والكشاف ١/٤٧٤، والمحرر الوجيز ١/٥٣٣، والبحر المحيط ٣/٩٨ ... وغيرها

(٧٤) انظر: الأصول ١/٤٠١، والمحرر الوجيز ١/٥٣٣، والبيان ١/٢٢٩.

(٧٥) الكشاف ١/٤٧٤ .

(٧٦) انظر: بدائع الفوائد ٢/٣٧٩.

(٧٧) انظر: معاني النحو ٣/١٠٥.

(٧٨) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤٨، ومشكل إعراب القرآن ١/١٧٨.

(٧٩) انظر : البيان ١/٢٢٩.

وذهب الرازي (ت ٦٠٦) إلى أنها استفهامية للتعجب، لاستحالة دخول لفظ مهمل (زائد) في كلام الله(٨٠)، ورده أبو حيان، بأنَّه لا يحتاج إلى هذا التقدير، فليس ثمت مكانٌ لتوهم إرادة لفظ مهمل في كلام الله؛ لأن الزيادة للتوكيد مما اتفق عليه أهل العربية والمفسرون، ثم إنَّه لا يضاف من أسماء الاستفهام إلا (أي)، وإذا لم تصح الإضافة، فلا بد من إعرابه بدلاً، ولا يجوز البدل إلا بإعادة همزة الاستفهام(٨١)، وبمثل رده ردَّ ابنُ هشام (ت ٧٦١) وزاد عليه: ثبوت ألف (ما)، فالاستفهامية تحذف ألفها(٨٢).

وبهذا يتبين أن وجه الرفع ينقص عن الجر من وجهين:

الأول: من حيث الصناعة، فقد حذف صدر الصلة من غير طول، وهو خلاف الأكثر.

والثاني: من حيث المعنى، إذ يزول موجب التأكيد المجمع عليه في زيادة (ما)، وتزول دلالة القصر عند الزمخشري وابن القيم.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[آل عمران: ١٦٩]، قال الزجاج: ((القراءة بالرفع (بل أحياءٌ عند ربهم) ولو قُرئت: بل أحياءً عند ربهم لجاز، المعنى: أحسبهم أحياء))(٨٣).

ما جوَّزه في الآية قرأ به ابن أبي عبلة(٨٤).

---

(٨٠) انظر: التفسير الكبير ٩/٤٠٦-٤٠٧.

(٨١) انظر: البحر المحيط ٣/٩٨.

(٨٢) انظر: مغني اللبيب ٣٩٤.

(٨٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨٨.

(٨٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٣٥٦، والبحر المحيط ٣/١١٣.

ولم يستجده الفراء ولا الأخفش ؛ لأنَّ الكلام يكون أمرًا بالشك ، فاستجاد الفراء طرح الشك ، مجوِّزًا وجهًا آخر للنصب ، وهو العطف بـ(بل) على (أمواتًا) ، كما تقول : لا تظننه كاذبًا بل صادقًا(٨٥) .

وبهذا تعقب الفارسيُّ الزجاجَ ، متَّبعًا رأي الأخفش في قوله : ((ولا يكون أن تجعله على الفعل ؛ لأنه لو قال : بل احسبوهم أحياءً ، كان قد أمرهم بالشك))(٨٦) ، فذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز النصب ؛ لأنه لا وجه له إلا بتقدير الحسبان ، والحسبان لا يناسب المقام ؛ إذ هو من باب الشك ، ولا يكون الشك في حياة الشهداء(٨٧) .

ولم يسلم أبو حيان بما ذهب إليه الفارسي ، وذلك لصحة إضمار فعلٍ غير الحسبان ، يدل عليه المعنى لا اللفظ ، كأن يقدر : اعتقدهم ، كما أنَّ الحسبان يأتي قليلاً بمعنى العلم(٨٨) .

وفي قوله تعالى : ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ﴾ [النساء : ٩٥] ، قال الزجاج : ((يجوز جر (غير) على الصفة للمؤمنين ، أي : لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاءِ والمجاهدون... والجر وجه جيِّدٌ إلاَّ أنَّ أهل الأمصار لم يقرؤوا به ، وإن كان وجهًا ؛ لأنَّ القراءة سنة متبعة))(٨٩) .

قرأ بالجر الأعمش (ت١٤٨)(٩٠) ، وأبو حيوة (ت٢٠٣)(٩١) ، ووُجِّهَ بتوجيه الزجاج(٩٢) ، ونقل عن المبرد أنه بدل(٩٣) .

---

(٨٥) انظر : معاني القرآن للفراء ١/١٧١ .

(٨٦) معاني القرآن ١/١٦٣ .

(٨٧) انظر : الإغفال ٢/١٣٨-١٣٩ .

(٨٨) انظر : البحر المحيط ٣/١١٣ .

(٨٩) معاني القرآن وإعرابه ٢/٩٣ .

(٩٠) انظر : البحر المحيط ٣/٣٣٠ .

وفي قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٠]، قال الزجاج: ((ولو قُرئت أنَّهم اتخذوا الشياطين لكانت تجوز، ولكنَّ الإجماع على الكسر))(٩٤).

إذا كسرت همزة (إنَّ)، فهي صدر جملة جديدة، وهذه الجملة في هذه الآية جملة استئنافية تفيد التعليل، ((وهذا شأن (إنَّ) إذا وقعت في صدر جملة عقب جملةٍ أُخرى أن تكون للرَّبطِ والتَّعليل))(٩٥).

ولو كانت الهمزة مفتوحة لأفادت التعليل أيضًا، وذلك بتقدير لام الجر الدالة على التعليل، ويكون المصدر المؤول معمولاً لها، والتقدير: وحقت الضلالة على فريق لاتخاذهم الشياطين أولياء.

ومن هنا جوَّز الزجاج الفتح لإفادته ما يفيده الكسر.

ولو اعترض على هذا التجويز بحاجته إلى التقدير، وما يحتاج إلى تقدير لا يصار إليه إلا عند الحاجة، فيمكن أن يجاب عن هذا بأن حذف الجار في هذا الموضع قياسي(٩٦)، فلم ينزل عن مرتبة ما لا تقدير فيه.

=(٩١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٨٣/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٦/١، والبحر المحيط ٣٣٠/٣، وأثبتها غير منسوبة الأخفشُ في معاني القرآن ٤٥٣/١.

(٩٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٨٣/١، والبيان ٢٦٥/١، والبحر المحيط ٣٣١/٣.

(٩٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٨٣/١.

(٩٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٣١/٢.

(٩٥) التحرير والتنوير ٩١/٨.

(٩٦) انظر: الكتاب ١٢٦/٣، والمقتضب ٣٤٧/٢، وشرح التسهيل ١٥٠/٢، ومنهج السالك ١٢٨، والمقاصد الشافية ١٤٦/٣، والتصريح ٤٠٦/٢ .

وفي قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٩](٩٧)، قال الزجاج: ((وتُقرأ (غيرِهِ)... وأجاز بعضهم النصب في (غير)، وهو جائز في غير القرآن على النصب على الاستثناء، وعلى الحال من النكرة، ولا يجوز في القرآن؛ لأنه لم يقرأ به))(٩٨).

الوجه الذي ذكره قرأ به عيسى بن عمر (ت ١٥٤)(٩٩)، وابن محيصن (ت ١٢٣)(١٠٠).

فأما النصب على الاستثناء فهو مرجوح(١٠١)؛ لأن الاستثناء تام غير موجب، فالبدل فيه أولى من النصب على الاستثناء(١٠٢)، وقد قرأ أكثر السبعة قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾(١٠٣) [هود: ٨١]، بنصب (امرأتك) ذهب الزمخشري إلى أنها مستثنى من (الأهل)(١٠٤)؛ لئلا تحمل قراءة الأكثر على الوجه المرجوح.

وحصل عند الزجاج مثل هذا التجويز في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌ ۖ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥]، قال: ((ولو قُرئت: إلاَّ اللهَ الواحدَ القهار، بالنصب

---

(٩٧) وردت أيضًا في الأعراف ٦٥، ٧٣، ٨٥، وهود ٥٠، ٦١، ٨٤، والمؤمنون ٢٣، ٣٢.

(٩٨) معاني القرآن وإعرابه ٣٤٨/٢.

(٩٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٢، والبحر المحيط ٣٢٠/٤، والدر المصون ٣٥٤/٥.

(١٠٠) انظر: مختصر ابن خالويه ٥، والبحر المحيط ٤١١/٤.

(١٠١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٤/٢، والبحر المحيط ٣٢٠/٤.

(١٠٢) انظر الكتاب ٣١١/٢، ثم وازنه بـ ٣١٩/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، والغرة ٤٧٦/٢-٤٧٧، وشرح الكافية للرضي ٧٣٧/٢/١-٧٤٦.

(١٠٣) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقون بالنصب. انظر: السبعة ٣٣٨، والتيسير ١٠٢، والإقناع ٦٦٦/٢.

(١٠٤) انظر: الكشاف ٢٨٤/٢.

لجازت، ولكنه لم يُقرأ بها، فلا تقرأنَّ بها، ومن نصب فعلى الاستثناءِ، ومن رفع فعلى معنى: ما إلهٌ إلا اللهُ))(١٠٥).

والذي يظهر أنَّ اختيار النصب والبدل ليس قائمًا على أمر صناعي محض، فمتى كان الكلام تامًّا غير موجب فالبدل هو الأرجح مطلقًا، وإنما الاختيار راجع إلى أمر دلالي، قال ابن السراج: ((فإذا قلت: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، فإنما رفعت؛ لأنَّك قدرت إبدال زيد من (أحد)، فكأنك قلت: ما قام إلاَّ زيدٌ... فالمبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ... فإن لم تقدر البدل وجعلت قولك: ما قام أحدٌ، كلامًا تامًّا، لا ينوى فيه الإبدال من (أحد) نَصبتَ فقلت: ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدًا))(١٠٦). وصرَّح ابن يعيش (ت ٤٤٦) بهذا الفرق، فقال: ((الفرق بين البدل والنصب في قولك: ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ، أنَّك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي، وصار المستثنى فضلة، فتنصبه كما تنصب المفعول به، وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد، وكان ذكر الأول كالتوطئة))(١٠٧). والخلاصة: أن ((المهم في النصب هو الإخبار بالنفي، والمهم في الإتباع هو الإخبار بالإيجاب))(١٠٨).

فإذا نظرنا لآية الأعراف وآية ص بهذا النظر، فإنَّ النفي والإثبات مطلوبان على حدٍّ سواء؛ إذ لا إيمان إلاَّ بنفي الشركاء عن الله، وبإثبات العبادة لله؛ ولذا فلا أجد مرجحًا لاختيار أحد الوجهين إلا الصنعة النحوية التي توجه البدل.

---

(١٠٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٤٠/٤.

(١٠٦) الأصول ٢٨٢/١.

(١٠٧) شرح المفصل ٨٧/٢.

(١٠٨) معاني النحو ٢٥٦/٢.

وأمَّا الوجه الثاني الذي ذكره الزجاج في آية الأعراف، وهو النصب على الحال، فلم أقف على من قال به، ويظهر أنه مرجوح؛ لأنَّ النفي في الآية نفي لذات الإله، لا نفي لهيئته. والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟﴾ [طه: ٦٩]، قال الزجاج: ((و(تلقف) القراءة بالجزم جواب الأمر، ويجوز الرفع على معنى الحال، كأنه قال: ألقها متلقِّفةً، على حال متوقعة، ولم يقرأ بها، ولا ينبغي أن يقرأ بما لم تتقدم به قراءةٌ))(١٠٩).

ما جوَّزه قراءة سبعية، قرأ بها ابن عامر مع تشديد القاف(١١٠).

ورفعه على وجهين:

أحدهما: أنه على الاستئناف(١١١)، فالجملة بعده مستأنفة.

والثاني: ما ذكره الزجاج، وهو على جعل الجملة في موضع الحال(١١٢)، وتكون حالاً متوقعة، كما مثل سيبويه بقولهم: مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا(١١٣)، والتقدير: مقدَّرًا به الصيد غدًا(١١٤)، وقد جاء له نظائر في القرآن، فقد خرج عليه قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾(١١٥) [البقرة: ٥٨]، وفي قوله تعالى:

---

(١٠٩) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٧.

(١١٠) انظر: السبعة ٤٢٠، والتذكرة ٢/٥٣٥، وحجة القراءات ٤٥٧، والكشف ٢/١٠١.

(١١١) انظر: الكشاف ٢/٥٤٥، والبحر المحيط ٦/٢٦٠.

(١١٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٩، والبيان ٢/١٤٨، والتبيان ٢/٨٩٦.

(١١٣) انظر: الكتاب ٢/٥٢.

(١١٤) انظر: الأصول ٢/٣٨، ٢٦٨.

(١١٥) انظر: البحر المحيط ١/٢٢٢.

﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ﴾ [الإنسان: ٢]، جملة (نبتليه) حالية، بتقدير: مريدين ابتلاءه(١١٦).

وهذا الوجه هو الأبلغ - في نظري- ؛ إذ إنه مشعر بارتباط الإلقاء بالتلقُّف؛ لملازمة الهيئة للفعل في الأصل، بخلاف حمله على الاستئناف، فإنه مشعر بشيء من الانفكاك المعنوي، بما ثبت له من الانفكاك الصناعي.

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، قال الزجاج: ((يعني الملائكة وعيسى بن مريم، والذي في التفسير أنهم الملائكة، ولو قُرئت: بل عبادًا مكرمين، لم يجز لمخالفة المصحف، وهي في العربية جائزة، ويكون المعنى: بل اتخذ عبادًا مكرمين، والرفع أجود وأحسن))(١١٧).

قد يأتي الاتخاذ بمعنى الإكرام(١١٨)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، قال الطبري: ((وليتخذ منكم شهداء: أي ليكرم منكم بالشهادة من أراد أن يكرمه بها))(١١٩).

فالمعنى واحد من هذا الوجه، ولكنَّ الرفع على تقدير مبتدأ محذوف، فالجملة اسمية، أي: بل هم عبادٌ مكرمون، والنصب على تقدير فعل، بل اتخذ عبادًا، ومعلوم أنَّ الجملة الاسمية تدل على الثبوت، فكونهم عبادًا مكرمين أمر لم يتجدد،

---

(١١٦) انظر: الكشاف ١٩٤/٤، والتحرير والتنوير ٣٧٤/٢٩.

(١١٧) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٩/٣.

(١١٨) انظر: البسيط للواحدي ١٤/٦، والكشاف ٤٦٦/١، وبصائر ذوي التمييز ٥٨/٢.

(١١٩) جامع البيان ١٠٦/٤.

وينشأ بعد أن لم يكن ، بل هو أمر ثابت ، غير مربوط بزمن ، فهو أدلُّ على المدح من هذا الوجه⁽¹²⁰⁾.

وفي قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الأنبياء : ١٠٨]، قال الزجاج : ((الأجود : (أَنَّما) بفتح (أنَّ) ، وهي القراءةُ ، ولو قُرِئَت : إنما ، لجاز ؛ لأنَّ معنى (يوحى إليَّ) يقال لي ، ولكنَّ القراءةَ الفتحُ لا غيرُ))⁽¹²¹⁾.

وقال في قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٥]: ((يجوز : يعدكم إنكم إذا متم إنكم مخرجون ، ولم يقرأ بها فلا تقرأنَّ بها ، ويكون المعنى في : يعدكم : يقال لكم..))⁽¹²²⁾.

أجاز كسر همزة (إنَّ) مريدًا تضمين (أوحى) و(وعد) معنى القول ، والحقيقة أنَّ القول جزء من معنى الوحي ؛ لأن معنى الوحي يدور حول الإعلام على وجه الخفاء ، قال الراغب (ت ٤٢٥هـ) : ((أصل الوحي : الإشارة السريعة... وذلك يكون بالكلام على سبيل الرمز والتعريض ، وقد يكون بصوتٍ مجرد عن التركيب ، وبإشارة ببعض الجوارح ، وبالكتابة...))⁽¹²³⁾.

ومن الوحي الإلهام والوسواس والرسالة⁽¹²⁴⁾.

---

(١٢٠) انظر: دلائل الإعجاز ١٧٤، ومعاني النحو ١٦/١.

(١٢١) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٧/٣-٤٠٨.

(١٢٢) معاني القرآن وإعرابه ١٢/٤.

(١٢٣) المفردات ٨٥٨.

(١٢٤) انظر: جمهرة اللغة ٥٧٦/١، والزاهر ٣٥٣/٢، جامع البيان ٢٦٦/٣، وشرح الحديث المقتفى ٦٧-٦٨، واللسان ٣٧٩/١٥-٣٨٠، وتاج العروس (وحي) ١٦٩/٤٠ وما بعدها.

وقد أتى الوحي مقابلاً للكلام، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ۚ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿١٠﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم]. جاء في التفسير: أراد بالوحي الكتابة أو الإشارة(١٢٥).

ولذا فتضمين الوحي معنى القول تفوت به معانٍ كثيرة، لا يمكن أن تستفاد من القول، قال الراغب في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، ((هذا الوحي عامٌّ في جميع أنواعه، وذلك أنَّ معرفة وحدانية الله تعالى، ومعرفة وجوب عبادته ليست مقصورة على الوحي المختص بأولي العزم من الرسل، بل يعرف ذلك بالعقل والإلهام، كما يعرف بالسمع))(١٢٦).

وأمَّا الوعد، فهو أبعد عن معنى القول من الوحي؛ إذ لا علاقة بينهما إلا أنَّ الوعد يكون في الغالب قولاً، والقول الذي يتضمن الوعد لا بد من أن يحفه شيء من قرائن السياق أو المقال، فتضمين الوعد معنى القول لا بد فيه من أمرين: اختزال لدلالة الوعد، أو تكلف بتطلب تلك الدلالة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢]، قال الزجاج: ((... وفيه وجهٌ آخرُ ما قُرِئَ به، وهو: ويُرَى الناسُ سكرى، فيكون (الناس) اسمَ (يُرى)، ووجهٌ آخرُ لم يُقرأ به: ويرى الناسَ سكرى، المعنى: ويرى الإنسانُ الناس سكرى))(١٢٧).

---

(١٢٥) انظر: صحيح البخاري ١٢٦٢/٣، جامع البيان ٥٣/١٦- ٥٤، والتفسير الكبير ٢١٩/٣.

(١٢٦) المفردات ٨٥٩.

(١٢٧) معاني القرآن وإعرابه ٤١٠/٣.

القراءات في (وترى الناس سُارى) كثيرة(١٢٨)، ومنها الوجه الأول الذي قرر أنه لم يُقرأ به: (ويُرى الناسُ)(١٢٩).

أما الوجه الثاني، ببناء الفعل للمعلوم، ونصب (الناس) (ويرى الناسَ) فلم أقف على من قرأ به، وفيه بُعد، حيث لم يتقدم ذكر للإنسان حتى يسوغ إضماره.

وفي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ١٠﴾ [الحج: ١٠]، قال الزجاج: ((وموضع (أنَّ) خفضٌ، المعنى: ذلك بما قدمت يداك وبأنَّ الله ليس بظلام للعبيد، ولو قُرئت (إنَّ) بالكسر لجاز))(١٣٠).

الإشارة في (ذلك) إلى ما تقدم من ذكر العذاب، ﴿لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الحج: ٩]، والباء للسببية، والسبب المذكور يتضمن أمرين، فعل العبد ما يوجب عقابه، وعدل الله تعالى، هذا على ما جاء في القرآن من فتح الهمزة.

أما ما جوَّزه من الكسر، فعلى الاستئناف، فيكتفى في سبب العقوبة بما فعله العبد، وهذا المعنى قد اقتصر عليه في مواضع أخرى من كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]،

---

(١٢٨) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢١٥، وجامع البيان ١٧/٨٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٨٥، والبحر المحيط ٦/٣٥٠، والدر المصون ٨/٢٢٤.

(١٢٩) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/١٢٤، والتبيان ٢/٩٣١.

(١٣٠) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٤.

وقولـــه تعـــالى: ﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَـٰذَآ إِنَّا نَسِينَـٰكُمْ ۖ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٤]، والآيات في هذا كثيرة.

إلاَّ أنَّ جملة (وإن الله ليس بظلام للعبيد) على الاستئناف لا تنفك عن إفادة التعليل في هذا الموضع، فيكون قطعها بحرف الاستئناف خلاف ما يقتضيه المقام من إخراج السبب متكاملاً بجانبيه، فعل العبد وعدل الله تعالى؛ ولذا - والله أعلم- جاءت القراءة بالفتح لا غير.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَلَدَيْنَا كِتَـٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٢]، قال الزجاج: ويجوز: ((ولا يُكلِّف نفسًا إلا وسعها، ولم يقرأ بها، ولو قُرِئَ لكانت النون أجود، لقوله عز وجل: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَـٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾))[١٣١].

على هذا الوجه الذي جوَّزه يكون الفاعل ضميرًا يعود على لفظ الجلالة المحذوف الذي دل عليه الكلام، كما أضمرت النفس في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، والشمس في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، إلاَّ أنَّ الإضمار الذي جوَّزه غير مناسب لمقام الامتنان على العباد، برفع المشقة والعنت عنهم.

وفي قوله تعالى: ﴿رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِى فِى ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٩٤]، قال الزجاج: ((ويجوز: فلا تجعلنِّي، ولم يُقرأ بها))[١٣٢].

(فلا تجعلني) جواب لقوله (إمَّا تُرِيَنِّي) في الآية السابقة، فيظهر أنه جوَّز توكيد الجواب بالنون مشاكلة لتوكيد الشرط.

---

[١٣١] معاني القرآن وإعرابه ٤/١٧.

[١٣٢] معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ ﴾[المؤمنون: ٩٨]، قال الزجاج: ((ويجوز: وأعوذ بك ربُّ أن يحضرون(١٣٣)، ولم يُقرأ بها، فلا تقرأنَّ بها، ويجوز: وأعوذ بك ربيَ أن يحضرون، ويجوز: ربيْ، ولا ينبغي أن يقرأ إلا بواحد، وهو الذي عليه الناس، ربِّ، بكسر الباء وحذف الياء، والياء حذفت للنداء، والمعنى وأعوذ بك يا ربِّ، من قال: ربُّ بالضم فعلى معنى: يا أيُّها الربُّ...))(١٣٤).

حذفت الياء في هذا ونحوه تخفيفًا، لكثرة استعمال هذا الأسلوب، واستغنوا بالكسرة عن الياء، وعللوا ذلك أيضًا بأنَّ الياء معاقبة للتنوين، والتنوين يحذف في النداء(١٣٥).

أما الوجه الذي جوَّزه، وهو بناء (ربّ) على الضم، فهو قراءة نسبت لابن محيصن(١٣٦)، ونسبت لأبي جعفر (ت ١٣٠) في قوله تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢](١٣٧)، ورويت دون نسبة في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: ٣٣](١٣٨).

---

(١٣٣) في المطبوع: تحضرون، والظاهر أنه خطأٌ مطبعي.

(١٣٤) معاني القرآن وإعرابه ٢١/٤.

(١٣٥) انظر: الكتاب ٢٠٩/٢، والمقتضب ٢٤٦/٤، وأمالي ابن الشجري ٢٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٩/٢.

(١٣٦) انظر: إتحاف فضلاء البشر ٤١٧/١.

(١٣٧) انظر: المحتسب ٦٩/٢، ومختصر ابن خالويه ٩٥، والبحر المحيط ٢٠٦/١، والنشر ٣٢٥/٢.

(١٣٨) انظر: إعراب شواذ القراءات ٧٠٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣.

وهذه اللغة جائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم(١٣٩)، إلا أنَّهم اختلفوا في توجيه ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أن تكون ثمة إضافة منوية(١٤٠)، وهذه الضمة تشبيه بالنكرة المقصودة(١٤١)، قال الرضي: ((وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافةُ إلى الياء للعلم بالمراد))(١٤٢).

الثاني: ألاَّ تكون ثمة إضافة منوية، وتكون من باب النكرة المقصودة صرح به ابن الخباز (ت ٦٣٩)، قال في النهاية: من قال: يا غلامُ، فإنما يفعلون ذلك في الأسماء التي تغلب عليها الإضافة، فلما كانوا يضيفونه جعلوه معروفًا بالقصد، فبنوه على الضم، وهذه الضمة كهي في: يا رجلُ إذا قصدت رجلاً بعينه(١٤٣). وقد أنكره أبو حيان(١٤٤) وغيره(١٤٥).

الثالث: ما أشار إليه الزجاج، من أنَّ الأصل: يا أيها الربُّ، وقد خرج عليه ابن جني (ربُّ احكم)، فجعله من حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفًا لـ(أي)، وقد ضعفه على هذا الوجه(١٤٦)؛ لأنَّه لا يجوز حذف حرف النداء إذا كان المنادى نكرة مقصودة؛ لأن النداء للنكرة المقصودة كأداة التعريف، فلا يجوز أن

---

(١٣٩) انظر: الكتاب ٢/٢٠٩، والمقتضب ٤/٢٦٣، وشرح المفصل ٢/١١، وشرح الكافية للرضي ١/١/٤٦٦.

(١٤٠) انظر: شرح المفصل ٢/١١، واللباب للعكبري ١/٣٤٠، والبحر المحيط ٦/٣٤٥، والنشر ٢/٣٢٥.

(١٤١) انظر: التصريح ٤/٥٩.

(١٤٢) شرح الكافية للرضي ١/١/٤٦٦.

(١٤٣) انظر النقل عنه في: ارتشاف الضرب ٤/١٨٥٣.

(١٤٤) انظر: البحر ٦/٣٤٥.

(١٤٥) كابن الجزري، انظر: النشر ٢/٣٢٥.

(١٤٦) انظر: المحتسب ٢/٦٩.

تحذف، كما لا يجوز حذف أداة التعريف(١٤٧)، وقد نسب هذا المنع إلى البصريين، أما الكوفيون فيجيزونه(١٤٨)، وهو ما أشعر به كلام ابن جني إذ نسب تضعيف هذا إلى أصحابه(١٤٩). وقد اختار جوازه ابن مالك في شرح الكافية(١٥٠)، وذهب إلى قلته في شرح التسهيل(١٥١).

ومما يضعف هذا التوجيه كثرة الحذف فيه، فقد حذف حرف النداء، وحذف المنادى وهو (أيّ)، وحذف الألف واللام(١٥٢).

هذا من الجانب النحوي، أما من الجانب الدلالي، فإنَّ ادِّعاء أنَّ الأصل: يا أيها الرب، يفوت ما في الإضافة إلى ياء المتكلم من معنى الالتجاء والحاجة والخضوع، فالفرق ظاهر بين قولك: يا ربي، ويا أيها الربُّ.

ولأجل هذا فتجويز هذا الوجه على هذا التخريج ضعيف من ناحيتين:

الأولى: من حيث ضعفُ هذا الوجه نفسه، فحذف ياء المتكلم وضم المضاف من أضعف لغات نداء المضاف إلى ياء المتكلم.

والثانية: من حيث توجيهه؛ وذلك لكثرة الحذف الذي فيه، ولما فيه من تفويت ما في الإضافة من معانٍ لا تتحقق فيه.

---

(١٤٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٨.

(١٤٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١، وأوضح المسالك ٤/١٤.

(١٤٩) انظر: المحتسب ٢/٦٩.

(١٥٠) ٣/١٢٩١.

(١٥١) ٣/٣٨٦-٣٨٧.

(١٥٢) انظر: المحتسب ٢/٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٨.

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]: ((ويجوز: الزاني لا يُنْكَحُ إلاَّ زانيةً، والزانية لا يُنْكَحُها إلا زانٍ، ولم يُقرأ بها))(١٥٣).

هذا الوجه الذي جوَّزه قد يلزم منه أمر فقهي، وهو أنَّ التحريم للإنكاح، فعليه لا يأثم الزاني إذا تزوج عفيفة، وإنما الآثم من أنكحها.

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ [النور: ٤١]، قال الزجاج: ((ويجوز: والطيرَ، على معنى: يسبح له الخلق مع الطير، ولم يُقرأ بها))(١٥٤).

ما جوَّزه قرأ به الأعرج (ت ١٣٠) واليزيدي (ت ٢٠٢)(١٥٥).

ونصب (الطير) على أنه مفعول معه، ويمكن بحث هذه المسألة من جهتين:

الأولى: من جهة الصناعة النحوية، فإن تالي الواو له خمس حالات بين العطف والنصب على المفعول معه(١٥٦)، ومنها: رجحان العطف إذا كان ممكنًا بلا ضعف، وهذه الآية من ذلك، فإن الجملة فعلية فعلها ظاهر، والفاعل اسم ظاهر، وهو الموصول (من في السماوات)، فالأرجح هنا العطف.

الثانية: من جهة المعنى، فقد يجب النصب على المفعول معه إذا امتنع العطف في المعنى، كما تقول: سار زيدٌ والنيلَ، إذ إن السير لا يمكن نسبته للنيل(١٥٧).

---

(١٥٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٩/٤.

(١٥٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٨/٤.

(١٥٥) مختصر ابن خالويه ١٠٤، والمحرر الوجيز ٤/ ١٨٨، والبحر المحيط ٤٦٣/٦.

(١٥٦) انظر: الغرة ٣٥٧/١ وما بعدها، والمقاصد الشافية ٣٢٧/٣ وما بعدها.

(١٥٧) انظر: الغرة ٣٥٨/١.

أما في هذه الآية فقد أسند التسبيح للطير، على الحقيقة كما هو رأي الجمهور[١٥٨]؛ ولذا فالعطف هنا هو الأولى، لاشتراك المعطوف والمطوف عليه في الحكم، وإنما خصت الطير بالذكر على هذه الحال (صافات)؛ لأنها تكون بين السماء والأرض، فتكون خارجة في الظاهر عن حكم ما فيهما[١٥٩].

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَـٰنِ﴾ [الفرقان: ٢٦]، قال الزجاج: ((ويجوز: الملك يومئذٍ الحقَّ للرحمن، ولم يقرأ بها، فلا تقرأنَّ بها، ويكون النصب على وجهين: أحدهما: على معنى: الملك يومئذ للرحمن أحُقُّ ذلك الحقَّ. وعلى أعني الحقَّ))[١٦٠].

ما جوزه قرأ به أبو جعفر[١٦١].

ووجهه كما ذكر، ونقله عنه النحاس[١٦٢] ومكي[١٦٣]. فالوجه الأول النصب على أنه مصدر لفعل محذوف، والثاني، على أنه نعت مقطوع، وقد تحقق شرطه، إذ وصف بمتعلق الظرف.

إلاَّ أنَّ من شرط صحة القطع أن يكون المنعوت معلومًا غير محتاج إلى الوصف، قال سيبويه: ((زعم الخليل أنَّ نَصبَ هذا على أنَّك لم تُرِد أن تحدثَ الناسَ ولا مَن

---

[١٥٨] انظر: جامع البيان ١٥٢/١٨، والبحر المحيط ٤٦٣/٦.

[١٥٩] انظر: تفسير البغوي ٣٠٦/٣.

[١٦٠] انظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٥/٤.

[١٦١] انظر: فتح الباري ٦٥٤/٨.

[١٦٢] انظر: إعراب القرآن ١٥٧/٣-١٥٨.

[١٦٣] انظر: مشكل إعراب القرآن ٥٢١.

تخاطبُ بأمر جهلوه، ولكنَّهُم قد علموا من ذلك ما قد علمْتَ، فجعله ثناءً وتعظيما))(١٦٤).

وفي الآية الكريمة الحديث موجه للناس عامة، وفيهم كفار مكذِّبون، وفيهم من يزعم أنَّ لهم يوم القيامة شفعاء يشفعون لهم، فلهم شيء من الملك، فلا يناسب – والله أعلم- أن يقطع النعت والحالة هذه.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٤٣]، قال الزجاج: ((و(هدى ورحمةً) عطف على (بصائر)، ولو قُرِئت بالرفع على معنى: فهو هدى ورحمةٌ جاز، والنصب أجودُ، ولا أعلم أحدًا قرأ بالرفع، فلا تقرأنَّ بها))(١٦٥).

الحديث الآن دائر بين الاستئناف والعطف، والاستئناف مشعر بالفصل بخلاف العطف، والحكم مشترك بين هذه الثلاثة (بصائر- هدى- رحمة)، فالوصل أولى.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] قال الزجاج: ((أهل البيت) منصوب على المدح، ولو قُرِئت: (أهلِ البيت) بالخفض، أو قُرِئت: (أهلُ البيت) بالرفع لجاز ذلك، ولكن القراءة النصب، وهو على وجهين: على معنى أعني أهل البيت، وعلى النداء))(١٦٦).

هذان الوجهان اللذان جوزهما لم يذكر توجيههما، وقد نقل عنه النحاس هذا التجويز، وفسر الجر بأنه بدل من الضمير في (عنكم)(١٦٧).

---

(١٦٤) الكتاب ٢/٦٧.

(١٦٥) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٤٦.

(١٦٦) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٢٦.

(١٦٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣١٥.

والإبدال من ضمير المخاطب بدل كل من كل منعه النحويون، فمنعه المبرد(١٦٨)، كما منعه الفارسي(١٦٩)، ونسب ابن الدهان (ت ٥٦٩) منعه إلى البصريين(١٧٠)، ونسبه ابن يعيش (ت ٦٤٣) إلى أكثر النحويين(١٧١)، ونُسبت إجازته إلى الكوفيين والأخفش(١٧٢).

وعلى هذا فالزجاج يوافق الأخفش والكوفيين في إجازة البدل المطابق من ضمير المخاطب.

أما الرفع فقد ذكر الطبرسي (ت ٥٤٨) أنه يجوز أن يرتفع على المدح(١٧٣)، لكن لم أجد للمدح هنا وجهًا، وقد يُريد توجيه الرفع على أنه فاعل (يذهب)، ويكون المعنى: إنما يريد الله أن يذهب أهلُ البيت عن الناس الرجس، وتكون الكاف في (عنكم) ضمير الناس، إلاَّ أنَّ هذا التخريج يبطله أمر آخر، وهو العطف على (يذهب) بـ(يطهركم)، فهو منصوب، فيبعد أن يعود فاعله إلى لفظ الجلالة، وقد عطف على فعل ذي فاعل آخر.

---

(١٦٨) انظر: الكامل ٢/٥١٠، ونقل ذلك عنه في: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣١٥، والبحر المحيط ٤/٨٣.

(١٦٩) انظر: الحلبيات ١٤٤-١٤٥.

(١٧٠) انظر: الغرة ٢/٨٢٦.

(١٧١) انظر: شرح المفصل ٣/٧٠.

(١٧٢) انظر: الغرة ٢/٨٢٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٤. ورأي الأخفش في معاني القرآن ١/٢٩٣، في إعرابه لقوله تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٢]، إذ أبدل (الذين) من الكاف في (ليجمعنكم).

(١٧٣) انظر: مجمع البيان ٨/١٧٠.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [سبأ: ٣]، قال الزجاج: ((بالخفض [في عالِم] صفة لله عز وجل، ويقرأ بالرفع من وجهين: أحدهما: الابتداء... ويكون (لا يعزب عنه) هو خبر (عالم الغيب)، ويرفع على جهة المدح... ويجوز النصب، ولم يقرأ به، على معنى: اذكر عالم الغيب))(١٧٤). ما جوزه تؤيده قراءة الرفع وهي سبعية(١٧٥)، إذ كان أحد توجيهاته أن يكون قطعًا لإفادة المدح(١٧٦). وأكثر ما وجه به أنه على الاستئناف، حيث فصل بقوله (لتأتينكم) بينه وبين الموصوف(١٧٧)، فناسب أن يستأنف الكلام بعد الفصل.

وفي قوله تعالى: ﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ ﴾ [الزُّمَر: ٣٦]، قال الزجاج: ((ويقرأ: عباده، ولو قُرِئت: كافي عبدِهِ، وكافي عبادِهِ، لجازت، ولكنَّ القراءة سنة لا تخالف))(١٧٨).

هذا الوجه يتضمن مسألتين:

الأولى: سقوط الباء الزائدة من خبر (ليس)، وهذه الباء تفيد الكلام تأكيدًا للنفي(١٧٩)، وترفع توهم الإثبات للخبر؛ لأنَّ السامع قد يغفل عن أول الكلام فإذا سمع الباء في الخبر عرف أنَّه منفيٌّ؛ لأنها لا تُزاد في الإيجاب(١٨٠).

---

(١٧٤) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٤٠.

(١٧٥) انظر: السبعة ٥٢٦، والحجة للقراء السبعة ٦/٥، والكشف ٢/٢١٠، وحجة القراءات ٥٨١.

(١٧٦) انظر: حجة القراءات ٥٨١، والكشاف ٣/٢٧٩.

(١٧٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٥١، وجامع البيان ٢٢/٦٠.

(١٧٨) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٥٤.

(١٧٩) انظر: الكتاب ٤/٢٢٥، وإرشاد السالك ١/٢١٢، وتنبيه الطلبة ١/٤٠٧.

(١٨٠) انظر: همع الهوامع ١/١٢٧، وحاشية الصبان ١/٢٥٠.

وعلى هذا لا يمكن أن يسوَّى بين أسلوبٍ دخلت فيه وأسلوب خلا منها.

الثانية: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، فاسم الفاعل إذا لم يكن محلى بـ(أل) له حالان:

١- التنوين والإعمال، بشرط أن يكون دالاًّ على الحال و الاستقبال(١٨١).

٢- الإضافة، وهذه الحال محتملة للأزمنة الثلاثة، ومحتملة الدلالة على الاستمرار، كما أنها ((قد تفيد تغليب جانب الذات على الحدث في اسم الفاعل))(١٨٢)، فإذا قلت: زيد كاتبُ الدرسِ، فالمعنى محتمل أنه يكتبه، ومحتمل أيضًا أنه معروفٌ بهذا الاسم، فـ(كاتب الدرس) انصرف إلى الذات لا إلى الحدث.

وإذا كان للدلالة على الحال أو الاستقبال فالتنوين الأصل؛ والإعمال مشعر بالدلالة على الحدث لا الاسمية، وتجوز الإضافة للتخفيف(١٨٣)، والآية هنا جاءت على الأصل، فإن كفاية الله لنبيه يقصد بها الحدث في الحال والاستقبال، والوجه الذي جوَّزه قرئ به في نظير هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الزُّمَر: ٣٨]، قرأ أبو عمرو بالتنوين، وقرأ باقي السبعة بالإضافة(١٨٤)، قال المهدوي (ت٤٤٠): ((من قرأ بالتنوين والنصب فلأَنَّهُ اسمُ الفاعل يرادُ به الاستقبال، وما كان كذلك فالتنوين أولى به، ومن أضاف فعلى إرادة التنوين لكنَّه حذفه استخفافًا))(١٨٥).

---

(١٨١) انظر: الكتاب ١/١٧١، والمقتضب ٤/١٤٨.

(١٨٢) انظر: معاني النحو ٣/١٧٣-١٧٤.

(١٨٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٣٩.

(١٨٤) انظر: السبعة ٥٦٢، والنشر ٢/٣٦٢.

(١٨٥) شرح الهداية ٢/٤٩٨.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ قَٰتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَلَّوُاْ ٱلۡأَدۡبَٰرَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ٢٢ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلُ﴾ [الفتح]، قال الزجاج: ((و(سنة الله) منصوبة على المصدر؛ لأن قوله: (لولوا الأدبار) معناه: سنَّ الله خذلانهم سنة... ولو قُرِئت: سنةُ الله ... لكان جيِّدًا في العربية، المعنى: تلك سنة الله... ولكن لا أعلم أحدًا قرأ بها فلا تقرأنَّ بها))(١٨٦).

النصب على المصدر يستلزم فعلاً محذوفًا، كما قدَّره، وذلك المنصوب توكيد له(١٨٧)، كما جعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ [ص: ٣٣](١٨٨)، وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤](١٨٩).

وهذا المصدر مؤكد لمضمون الجملة(١٩٠).

أما على الوجه الذي جوَّزه فلا تتضمن الجملة تأكيدًا، والله أعلم.

قال الزجاج: ((وقوله تعالى: ﴿نِّعۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَاۚ﴾ [القمر: ٣٥]، منصوبٌ مفعول له، المعنى: نجيناهم للإنعام عليهم، ولو قرئت: نعمةٌ من عندنا، كان وجهًا، ويكون المعنى: تلك نعمة من عندنا، وإنجاؤنا إياهم نعمة من عندنا...))(١٩١).

ما ذكره من وجه النصب(١٩٢) هو أحد الوجوه، وذكروا أنه منتصب على المصدر(١٩٣)، أو على المفعول به(١٩٤)، ووجهه ابن عاشور على الحالية(١٩٥).

---

(١٨٦) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٦.

(١٨٧) انظر: الدر المصون ٩/٧١٥، والتحرير والتنوير ٢٦/١٨٣.

(١٨٨) انظر: الكشاف ٣/٣٧٤، والبحر المحيط ٧/٣٩٧.

(١٨٩) انظر: البحر المحيط ٣/٢١٤.

(١٩٠) انظر: الكتاب ١/٣٧٨، والمقتضب ٣/٢٦٦.

(١٩١) معاني القرآن وإعرابه ٥/٩٠-٩١.

ولم أجد وجه تفاضل بين القراءة وما جوَّزه، إلا ما تدل عليه الجملة الفعلية من التجدد.

وفي قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المجادلة: ٤]، قال الزجاج: ((ولو قُرئت: فصيامٌ شهرين جاز، كما قال الله عز وجل: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد]، ولا أعلم أحدًا قرأ بالتنوين))(١٩٦).

هذا الوجه الذي جوَّزه من إعمال المصدر في ظرفه، أما الآية فالمصدر قد عمل في مفعوله، وإنما أراد من التنظير بآية البلد مطلق عمل المصدر.

والمصدر يعمل عمل فعله منوَّنًا ومضافًا ومعرَّفًا بـ(أل)، وعمله منونًا أقيس الثلاثة؛ لأنه حال عمله يشبه الفعل، والفعل نكرة، والتنوين دليل التنكير(١٩٧)، وخالف في ذلك الكوفيون، فمنعوا عمله منونًا، وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على فعل مقدر يفسره المصدر(١٩٨).

إلاَّ أن عمل المصدر مضافًا هو الأكثر(١٩٩)، ويظهر أنَّ ذلك للخفة التي تصحب حذف التنوين.

=(١٩٢) وانظر أيضًا من وافقه: مشكل إعراب القرآن ٧٠١، والبيان ٤٠٦/٢، والتبيان ١١٩٥/٢، والفريد ٥٦/٦.

(١٩٣) انظر: المحرر الوجيز ٢١٩/٥، والبحر المحيط ١٨٢/٨، والدر المصون ١٤٣/١٠.

(١٩٤) انظر: الدر المصون ١٤٣/١٠.

(١٩٥) انظر: التحرير والتنوير ٢٠٤/٢٨.

(١٩٦) معاني القرآن وإعرابه ١٣٥/٥.

(١٩٧) انظر: شرح المفصل ٦٠/٦.

(١٩٨) انظر: منهج السالك ٣١٢.

(١٩٩) انظر: أوضح المسالك ٢٠٥/٣.

ويمكن التفريق بين الوجه الذي جوَّزه الزجاج وبين الآية بأمرين :

الأول : ما أشرت إليه قبلُ أنَّ الفعل في الآية متعدٍّ.

الثاني : الفصل بين المصدر ومعموله ، ففي الآية فصل بين المصدر ومعموله ، والفعل يستوجب التنوين ، فالإضافة ممتنعة في الآية ، أما في الوجه الذي جوَّزه فلا فصل ، فالإضافة والتخفيف أولى.

وفي قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التحريم : ٨]، قال الزجاج : ((والقراءةُ النصب في (ويدخلَكم) عطف على (أن يكفر)، ولو قُرئت بالجزم لكان وجهًا ، يكون محمولاً على موضع (عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم) لأنَّ (عسى) من الله واجبةٌ))(٢٠٠).

هذا الوجه الذي جوَّزه قرأ به ابن أبي عبلة(٢٠١).

وخرجه الزمخشري بتخريج الزجاج ، وذلك أن جملة (عسى ربكم..) جوابٌ لقوله (توبوا)، بتقدير : إن تتوبوا يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلْكم(٢٠٢)، واختار أبو حيان وتبعه السمين (ت ٧٥٦) أن تكون الحركة سقطت تخفيفًا ، وتشبيهًا لما هو من كلمتين بالكلمة الواحدة(٢٠٣).

---

(٢٠٠) معاني القرآن وإعرابه ١٩٥/٥.

(٢٠١) انظر : الكشاف ١٣٠/٤، والجامع لأحكام القرآن ١٠١/٢١، والدر المصون ٣٧٢/١٠

(٢٠٢) انظر : الكشاف ١٣٠/٤.

(٢٠٣) انظر : البحر المحيط ٢٩٣/٨، والدر المصون ٣٧٢/١٠.

وكان الفراء قد جوَّزه، على إرادة الفاء، (فعسى ربكم) والعطف على الموضع، ليكون نظيرًا لقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠](٢٠٤)، ووصف النحاس ذلك بأنه تعسف شديد(٢٠٥).

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبۡعُوثُونَ (٤) لِيَوۡمٍ عَظِيمٖ (٥) يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [المطفِّفين]، قال الزجاج: ((يوم) منصوب بقوله: (مبعوثون)، المعنى: ألا يظنون أنهم يبعثون يوم القيامة، ولو قُرئت: يومِ يقومُ الناس، بكسر (يوم) لكان جيِّدًا، على معنى ليومِ يقوم الناس، ولو قُرئت بالرفع لكان جيِّدًا، يومُ يقوم الناس، على معنى: ذلك يومُ يقومُ الناس، ولا يجوز القراءة إلا بما قرأ به القرّاءُ (يومَ يقومُ الناس) بالنصب؛ لأنَّ القراءة سنة، ولا يجوز أن تخالف بما يجوز في العربية))(٢٠٦).

أجاز هنا وجهين:

الأول: البدل من يوم عظيم.

والثاني: استئناف جملة جديدة، يكون (يوم) خبر مبتدئها المحذوف.

وقد سبقه الفراءُ إلى تجويزهما(٢٠٧)، كما جوَّز الأخفش الجر(٢٠٨).

وقد قُرئ بهما، ونسبت الثانية إلى زيد بن علي(٢٠٩).

وخرِّجت قراءة الجمهور بأن (يومًا) ظرف (لمبعوثون)، أو لفعل محذوف يدل عليه(٢١٠)، كما خرِّجت على أنه بدل من (ليوم عظيم)، والفتحة فتحة بناءٍ(٢١١)، لكن

---

(٢٠٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٦٨/٣.

(٢٠٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٦٤/٤.

(٢٠٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٩٨/٥.

(٢٠٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٤٦/٣.

(٢٠٨) انظر: معاني القرآن للأخفش ٥٧٢/٢.

(٢٠٩) انظر: مختصر ابن خالويه ١٧٠، البحر المحيط ٤٤٩٠/٨.

هذا مخالَف، فإن الظرف إذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب أو جملة اسمية، فالإعراب واجب عند البصريين، وراجح عند الكوفيين(٢١٢).

خاتمة

بعد استعراض هذه المسائل أُجمِلُ ما ظهر لي من نتائج في الآتي:

١- كثير من الأوجه التي وصفها الزجاج بأنه لم يقرأ بها، كانت قراءات ثابتة، وهذا مما يدل على عدم إحاطته بكل ما قُرئ به، مما يكون سببًا في التماس العذر له في رد بعض القراءات الثابتة.

٢- كانت عنايته منصبة على بيان جواز الوجه في العربية، مع اتفاقه والمعنى العام للآية، دون مراعاة للمعنى الدقيق في سياقه القرآني، ومن نتيجة هذا تسويته بين تراكيب بينها فروق دلالية دقيقة.

٣- المواضع التي لم يظهر لي فيها فرق بين القراءة الثابتة والوجه المجوَّز قليلة جدًّا.

٤- الفروق التي تلحظ بين القراءة الثابتة والوجه المجوَّز، تكون القراءة هي الأعلى عند المفاضلة، بأن تحتوي على إضافة لا تلحظ في الوجه المجوَّز، أو يكون فيها مزيد تأكيد وتقوية تتخلف في الوجه المجوَّز.

٥- جوَّز مسائل تخالف مذهب البصريين، كالإبدال بدلاً مطابقًا من ضمير المتكلم، وكحذف حرف النداء في نداء الاسم الذي يجوز أن يكون وصفًا لـ(أي).

٦- أنكر على بعض النحويين تجويز وجوه لم يقرأ بها لمخالفتها ما يراه من مذهب البصريين.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

=(٢١٠) انظر: البحر المحيط ٨/٤٤٠.

(٢١١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٤٦.

(٢١٢) انظر: شرح المفصل ٣/٨١، وشرح التسهيل ٣/٢٥٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١/٤١٧.

المراجع

[١] *القرآن الكريم*.

[٢] *أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو*. د.عبد الفتاح شلبي. ط: ٣. جدة: دار المطبوعات الحديثة، ١٤٠٩هـ.

[٣] *إتحاف فضلاء البشر*. لأحمد بن محمد البنا. حققه: د. شعبان محمد إسماعيل. ط: ١. بيروت- القاهرة: عالم الكتب- مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧هـ.

[٤] *ارتشاف الضرب*. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

[٥] *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*. لبرهان الدين بن قيم الجوزية. تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي. ط: ١. الرياض: مكتبة أضواء السلف، ١٤٢٢هـ.

[٦] *الأصول في النحو*. لابن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

[٧] *إعراب القراءات الشواذ*. للعكبري. تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

[٨] *إعراب القرآن للنحاس*. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.

[٩] *الإغفال*. *للفارسي*. تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم. الإمارات العربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، والمجمع الثقافي،

[١٠] *الإقناع في القراءات السبع*. لابن الباذش. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش. ط: ٢. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.

[١١] *أمالي ابن الشجري*. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.

[١٢] *أوضح المسالك*. لابن هشام. شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا- بيروت: المكتبة العصرية،

[١٣] *إيضاح الوقف والابتداء*. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد رمضان. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ.

[١٤] *البحر المحيط*. لأبي حيان. ط: ٢. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

[١٥] *بدائع الفوائد*، لابن قيم الجوزيَّة. تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وزميليه. ط: ١. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٦هـ.

[١٦] *بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز*. للفيروزآبادي. تحقيق: محمد علي النجار. ط: ٣. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤١٦هـ.

[١٧] *البيان في غريب إعراب القرآن*. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. ومراجعه: مصطفى السقا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

[١٨] *تاج العروس*. للزبيدي. تحقيق مجموعة من الأساتذة. ط: ٢. الكويت: وزارة الإعلام، ١٤١٤هـ.

[١٩] *التبيان في إعراب القرآن*. للعكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط: ٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ.

[٢٠] *التحرير والتنوير*. للطاهر بن عاشور. دون بيانات نشر.

[٢١] *التذكرة في القراءات الثمان*. لابن غلبون. تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم. ط: ١. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٠هـ.

[٢٢] *التصريح بمضمون التوضيح*. لخالد الأزهري. تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري. ط: ١. ١٤١٣هـ.

[٢٣] *التفسير البسيط*. للواحدي. تحقيق: د. محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان وآخرين. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

[٢٤] *التفسير الكبير*. للفخر الرازي. ط: ٤. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.

[٢٥] *التفسير اللغوي*. د. مساعد الطيار. ط: ١. الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٢هـ.

[٢٦] *تنبيه الطلبة على معاني الألفية*. لسعيد بن سليمان الكرَّامي السملالي السوسي. تحقيق: د. خالد بن سعود بن فارس العصيمي. ط: ١. الرياض: دار التدمرية، ١٤٢٩هـ.

[٢٧] *التيسير في القراءات السبع*. لأبي عمرو الداني. عني به أوتويرتزل. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.

[٢٨] جمهرة *اللغة*. لابن دريد. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

[٢٩] *الجامع لأحكام القرآن*. للقرطبي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ.

[٣٠] جامع *البيان*. لابن جرير الطبري. ط: ٣. مصر: مكتبة البابي الحلبي.

[٣١] *حاشية الصبان على شرح الأشموني*. لمحمد بن علي الصبان. دار الفكر.

[٣٢] حجة *القراءات*. لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط: ٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

[٣٣] *الحجة للقراء السبعة*. للفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. مراجعة: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق. ط: ٢. بيروت: دار المأمون، ١٤١٣هـ.

[٣٤] *الدر المصون*. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

[٣٥] *الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين*. د. أحمد مكي الأنصاري. القاهرة: دار المعارف، ١٣٩٣هـ.

[٣٦] *دلائل الإعجاز*. للجرجاني. قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر. ط: ٥. القاهرة- الرياض: مكتبة الخانجي- مكتبة المعارف، ١٤٢٤هـ.

[٣٧] *السبعة*. لابن مجاهد. تحقيق: د.شوقي ضيف. ط: ٣. مصر: دار المعارف.

[٣٨] *سر صناعة الإعراب*. لابن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

[٣٩] شرح *التسهيل*. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون. ط: ١. القاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ.

[٤٠] شرح *الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى*. لأبي شامة المقدسي. تحقيق: جمال عزون. ط: ١. الشارقة: مكتبة العمرين العلمية، ١٤٢٠هـ.

[٤١] شرح *الرضي لكافية ابن الحاجب*. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.

[٤٢] شرح *الكافية الشافية*. لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

[٤٣] شرح *المفصل*. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب.

[٤٤] شرح *الهداية*. للمهدوي. تحقيق: د. حازم سعيد حيدر. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ.

[٤٥] شرح جمل *الزجاجي* لابن عصفور. تحقيق: د.صاحب أبو جناح.

[٤٦] شرح *كتاب سيبويه*. للسيرافي. (مخطوطة دار الكتب والوثائق القومية رقم: ١٣٧ نحو).

[٤٧] صحيح *البخاري*. للإمام محمد بن عبد الله البخاري. استانبول: المكتبة الإسلامية،

[٤٨] *الغرة في شرح اللمع*. لابن الدهان. تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم. ط: ١. الرياض: دار التدمرية، ١٤٣٢هـ.

[٤٩] *غاية النهاية في طبقات القراء*. لابن الجزري. نشره: ج. برجستراسر. ط: ٣. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

[٥٠] *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*. لابن حجر. أخرجه: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. ط: ١. القاهرة: دار الريان، ١٤٠٧هـ.

[٥١] *الفريد في إعراب القرآن المجيد*. للمنتجب الهمذاني. تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح. ط: ١. المدينة المنورة: دار الزمان، ١٤٢٧هـ.

[٥٢] *في نحو القرآن والقراءات*. د. موسى مصطفى العبيدان. ط: ١. ١٤١٤هـ.

[٥٣] *الكامل*. للمبرد. تحقيق: د. أحمد الدالي. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

[٥٤] *كتاب سيبويه*. لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

[٥٥] *الكشاف*. للزمخشري. بيروت: دار الفكر.

[٥٦] *الكشف عن وجوه القرءات السبع*. لمكي بن ابي طالب. تحقيق: د. محي الدين رمضان. ط: ٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

[٥٧] *اللباب*. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان. ط: ١. دمشق - بيروت: دار الفكر- دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.

[٥٨] *لسان العرب*. لابن منظور. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ.

[٥٩] *مجاز القرآن*. لأبي عبيدة. تحقيق د. فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي.

[٦٠] *مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية*. العدد: العاشر. السنة: الخامسة. ذو الحجة ١٤٣١هـ.

[٦١] مجمع البيان لعلوم القرآن. للطبرسي. القاهرة: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ١٣٧٨هـ.

[٦٢] *المحتسب*. لابن جني. تحقيق: علي النجد ناصف وزميليه. القاهرة، ١٤١٥هـ.

[٦٣] *المحرر الوجيز*. لابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

[٦٤] *مختصر ابن خالويه*. عناية: برجشتراسر. القاهرة: مكتبة المتنبي.

[٦٥] *المسائل الحلبيات*. للفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ.

[٦٦] معجم *القراءات* د. عبد اللطيف الخطيب. ط:١. دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٢هـ.

[٦٧] *معاني القرآن وإعرابه*. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

[٦٨] *معاني القرآن*. للأخفش. تحقيق: د. هدى قراعة. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.

[٦٩] *معاني القرآن*. للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية.

[٧٠] مغني *اللبيب*. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط:٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.

[٧١] *المفردات*. للراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان داودي. ط:٣. دمشق: دار القلم، ١٤٢٣هـ.

[٧٢] *المقتضب*. للمبرد. تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.

[٧٣] *المقاصد الشافية*. للشاطبي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

[٧٤] *منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك*. لأبي حيان. الرياض: أضواء السلف. (مصور).

[٧٥] *منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه*. د. سليمان يوسف خاطر. ط١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٩هـ.

[٧٦] *النحو وكتب التفسير*. د. إبراهيم رفيده. ط: ٣. مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.

[٧٧] *النشر في القراءات العشر*. لابن الجزري. صححه: علي محمد الضباع. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.

[٧٨] همع *الهوامع*. للسيوطي. عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني. ط: ١. مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٢٧هـ.

Views of Case proposed by al-Zajjaj in the Holy Qur'an Which were not read by Reciters

An Arabic Syntactic Semantic Study

Dr. Fareed A. Alzamil Alsulim
Assistant professor of Arabic syntax and morphlogy
Qassim Uiversity

(Received 12/8/1432H; accepted for publication 3/1/1433H)

Abstract. This research discusses the assumptions proposed by al-Zajjaj regarding a number of possible Views of Case on the Holy Qur'an, which were not used by the Qur'an Reciters. The current research tries to show the semantic differences between these assumptions and the received readings. It, also, tries to consider these assumptions from a syntactic perspective.

The research is organized as follows. It starts with a brief introduction to this phenomenon, and the reasons behind it. Then, it explains how al-Zajjaj dealt with this phenomenon, considering the method that he used. Having done that, the research investigates these number of possible Views of Case. Finally, the research concludes by mentioning the most important results. One of the most prominent result is that the firmed reading is superior to the proposed view semantically, although, in many cases, they are syntactically equal, because the firmed reading contains unnoticeable addition, or further emphasis which is not contained in the proposed view.